

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

د. عزمي وصفي عوض

جامعة فلسطين التقنية - طولكرم - فلسطين

[Azmiawad1@hotmail.com](mailto:Azmiawad1@hotmail.com)

**ملخص:** تحتل دراسة النقود مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية والمالية؛ بسبب أثرها الفعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتراكمات الرأسمالية، وتعتبر النقود وحدة قياس يتم بموجبها تحديد حجم التبادل التجاري بين الدول، وتحديد حجم الموازنات؛ للتعرف على طبيعة السياسات المالية والأدوات النقدية المعمول بها.

وكغيرها من الدول النامية، تسعى فلسطين من خلال استخدامها للمتاح من سياساتها الاقتصادية إلى تحسين معدل الدخل والاستثمار، والاستقرار في الأسعار، وتحقيق العمالة التامة، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات، وبمعنى شمولي، تسعى من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

قامت الدراسة على تقدير عرض النقد بالمفهوم الضيق (Money Supply (M1) والذي يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) (Money in Circulation (CC) مضافة إليه الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي (Demand Deposit (DD)، وذلك عن طريق تقدير كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) أحد طرفي المعادلة غير المتوفر إحصائياً، وقد استندت الدراسة في منهجيتها على استخدام كل من الأسلوب الوصفي والأسلوب الإحصائي، حيث اعتمدت على الأسلوب الوصفي في استعراض تطورات عرض النقد بمفهومه الضيق (Money Supply (M1) في بعض الدول المجاورة، في حين تم اللجوء إلى الأسلوب الإحصائي؛ لوصف ثم تحليل العلاقات والدلالات بين المتغيرات الإحصائية المختلفة في محاولة لتقدير عرض النقد بمفهومه الضيق في فلسطين M1.

وقد تكونت هذه الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية، حيث تناول الجزء الأول: الحديث عن مفهوم عرض النقد في أدبيات السياسة النقدية، في حين استعرض الجزء الثاني: تطورات عرض النقد في بعض الدول المجاورة: كالأردن، مصر و(إسرائيل)، أما الجزء الثالث فقد خصص لمحاولة تقدير عرض النقد في فلسطين، أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فقد احتوى على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

### النتائج والتوصيات:

نتجت عن هذه الدراسة توصيات لصناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات النقدية للاستناد على الأتمودج التطبيقي المقترح من هذه الدراسة في تقديرات النقد المتداول CC Currency in Circulation خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) وبالتالي عرض النقد بمفهومه الضيق في فلسطين (M1) Money Supply كونها شكلت ما نسبته 51% من التقارب (التشابه) لعرض النقد في الأردن، حيث أثبتت الدراسات السابقة: أن الأردن من اقرب الدول الشبيهة في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية مع فلسطين من جهة، ومن جهة أخرى أن النتائج تماثلت مع الوضع الفعلي للتطورات الاقتصادية في فلسطين والمتمثلة في التصاعد التدريجي للنتائج المحلي الإجمالي GDP الذي توازى مع عرض النقد المقدر Money Supply (M1) المتصاعد تدريجياً.

### Estimated Money Supply in Palestine

**Abstract:** The study of money is prominent in economic and financial studies due to its effect on economic and fiscal variables. Economy of countries is characterized by cash exchange and capital accumulation. Money is considered a standard unit by which trade activities and budgets are measured.

Palestine, like other developing countries, is attempting to enhance per capita income, price stability, employment and better balance of payments. In general terms, Palestine is trying to adopt policies related to both macro economy and micro economy, in order to achieve sustainable development.

The study attempted to estimate amount of local currency that needs to be issued by the Palestinian Authority. This was achieved by estimating the cash in circulation (cc) outside the banking system.

The study used qualitative and statistical analysis; the qualitative method reviewed developments in using Money supply indicator (M1) in neighboring countries. Statistical analysis is used to analyze various monetary variables to arrive at an estimate of money supply (M1) in Palestine.

This study comprises four main sections; the first reviews money supply literature, the second discusses money supply in neighboring countries like Jordan, Egypt and (Israel), the third tried to establish an estimate of the needed money supply in Palestine, while the last section contains conclusions recommendations.

The study recommends that the proposed scenario is the most viable option. The proposed scenario in estimating the (cc) and the money supply (M1) produced a realistic estimate that complies with the actual economic conditions in Palestine. The current economic situation is dominated by continuous increase in the GDP, which conforms to the gradual increase in the

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

estimated money supply and the increasing confidence in the Palestinian banking system, reflected by the increase in DD (Demand Deposits).

The estimated money supply produced by the proposed scenarios amounts to 51% of that of Jordan, which shows again that this proposed scenario is realistic.

### مقدمة:

تحتل دراسة النقود مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية والمالية ، بسبب أثرها الفعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية ، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتركيزات الرأسمالية، وتعتبر النقود وحدة قياس يتم بموجبها تحديد حجم التبادل التجاري بين الدول ، وتحديد حجم الموازنات للتعرف على طبيعة السياسات المالية والأدوات النقدية المعمول بها. وتسعى الدول من وراء استخدام السياسات الاقتصادية والمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي ، الذي يعتبر عاملاً مهماً في تهيئة البيئة المناسبة لعملية التنمية المستدامة، والمساهمة في تقديم مؤشرات اقتصادية للكميات والأسعار تمتاز بدرجة عالية من المصدقية والشفافية للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتجنب التشوهات ، وتوفير المستلزمات التي تسهل توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدل استخدامها الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمالية .

وكغيرها من الدول النامية ، تسعى فلسطين من خلال استخدامها للمتاح من سياساتها الاقتصادية إلى تحسين معدل الدخل والاستثمار، والاستقرار في الأسعار ، وتحقيق العمالة التامة ، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات وبمعنى شمولي ، تسعى من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر السياسة النقدية بعناصرها المختلفة مكوناً أساسياً للسياسات الاقتصادية التي تشمل أيضاً السياسة المالية والسياسة التجارية ، وغير ذلك من السياسات الفرعية التي تساعد على بلوغ هذه الأهداف.

ويقوم القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية بدور مهم في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد في ظل معطيات السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية ، وبناء على رؤيتها وفهمها لاحتياجات الاقتصاد ، أو بناء على توجيهات مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة.

#### د. عزمي عوض

#### مشكلة الدراسة:

يكمّن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي : في ظلّ عدم وجود عملة وطنية واستخدام ثلاث عملات رئيسية في التداول، هل يمكن تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (لدى الجمهور) Currency in Circulation (CC) في ظلّ عدم توفر بيانات إحصائية عنه؟ وبالتالي: تقدير عرض النقد في فلسطين بمفهومه الضيق Money Supply (M1) ؟ والذي يعتمد في إيجادها على المعادلة التالية :

$$M1 = DD + CC$$

حيث إن :

عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) = كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي Currency in Circulation (CC) (مضافة إليه أرصدة الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي Demand Deposit (DD). (حداد ، وهذلول ، 2005 )، وبما أن قيمة أحد جانبي المعادلة المتمثل في أرصدة الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني Demand Deposit (DD) متوفرة إحصائياً لدى سلطة النقد، فإن الدراسة قامت على تقدير كمية الجانب الثاني من المعادلة المتمثل في كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي Currency in Circulation (CC)، ولصعوبة تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي بالطريقة المباشرة كون ذلك يحتاج إلى مسح ميداني ( SURVY ) يقوم به طاقم من المختصين وإلى مجهود ونفقات طائلة، إضافة إلى أن البعض من مجتمعنا الفلسطيني لا يرغب في الإفصاح الحقيقي عما يمتلكه من أموال سائلة، فإن الطريقة الأمثل لتقدير حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي ( CC ) يكمن في اللجوء إلى طرق غير مباشرة، كالاستعانة ببعض الدول التي تتشابه إلى حد ما في ظروفها وأنماط نشاطها مع الاقتصاد الفلسطيني.

**أهمية الدراسة وأهدافها:**

إن هذه الدراسة وفي حال توصلها إلى نتائج منطقية ستوفر الإمكانيات أمام صنّاع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية ومخططي السياسة النقدية عندما تكون الجاهزة السياسية والاقتصادية متاحة لاتخاذ القرار الخاص بإصدار النقد كعملة وطنية تعبر فيها عن الاستقلال الاقتصادي والسيادي (الاستقلال والسيادة) خاصة وأن اتفاقيات باريس الاقتصادية المبرمة في عام 1994 قد أجلت التفاوض حول إصدار النقد إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي ، كما قامت الدراسة على تقدير عرض النقد في فلسطين Money Supply (M1) وذلك من خلال إيجاد كمية النقد المتداول خارج

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

الجهاز المصرفي Currency in Circulation (CC)، وحيث إن المراحل الأولى لعملية الإصدار يكون فيها عرض النقد Money Supply مساوياً لكمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC)، لذا فإن الطريقة الأمثل للإحلال النقدي يكون بالاستبدال التدريجي للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) للعملات الرئيسية الثلاث وعلى عدة مراحل، وبشكل عام فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:-

1. تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي Currency in Circulation (CC) للعملات الرئيسية الثلاث مقومة بالدولار.
2. تقدير كمية عرض النقد بمكوناته الرئيسية Money Supply (M1).
3. تحديد الأهمية النسبية للعملات الرئيسية الثلاث في هيكل النقد المتداول في فلسطين .
4. الخلاصة لتقديرات عرض النقد في حال إصداره لفلسطين.
5. التوصيات

### محددات الدراسة:

يشكل غياب العملة الوطنية الفلسطينية لأكثر من 40 عاماً أحد العوائق الرئيسية نحو عدم وجود سياسة نقدية بالمفهوم الاقتصادي الكلي والجزئي، حيث يتم التداول بعملات رئيسية ثلاث في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ( الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي)، وقد أظهرت الدراسات و المسوحات الإحصائية بان الدينار الأردني والدولار الأمريكي يستخدمان في إجراء معظم المعاملات التبادلية للسلع المعمرة والرأسمالية وشراء الأصول الثابتة وفي دفع الإيجارات، أي أنهما يستخدمان كمخزن للقيمة وعملي ادخار ، بينما يستخدم الشيكل الإسرائيلي في الغالب لإتمام المبادلات التجارية اليومية .

إن توزيع وظائف النقود بين العملات الثلاث كما ورد أعلاه ، يخلق مشكلة إضافية في قياس تفضيلات الأفراد للسيولة النقدية وبالتالي تقدير عرض النقد بمفهومه الضيق Money Supply موضوع هذه الدراسة، حيث اقتصرت هذه الدراسة على تقدير كمية عرض النقد بمفهومه الضيق Money Supply (M1) الذي يتكون من بند الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي Demand Deposit (DD) مضافاً إليها بند النقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي Currency in Circulation (CC) غير المتوفرة إحصائياً.

#### د. عزمي عوض

MI عرض النقد = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) Currency in Circulation +  
ودائع العملاء الجارية لدى الجهاز المصرفي (DD) Demand Deposit  
**منهجية الدراسة:**

استندت هذه الدراسة في منهجيتها على استخدام كل من الأسلوب الوصفي والأسلوب الإحصائي ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في استعراض تطورات عرض النقد بمفهومه الضيق (MI) Money Supply في بعض الدول المجاورة مثل: مصر، الأردن، و(إسرائيل) وذلك من خلال مراجعة وتحليل التقارير السنوية الصادرة عن بنوكها المركزية والخاصة بتطورات عرض النقد لتلك الدول من عام 2000-2010 ، في حين تم اللجوء إلى الأسلوب الإحصائي النقدي في تحليل العلاقات والدلالات بين المتغيرات النقدية لمكونات عرض النقد في الأردن وذلك باستخدام المعادلات النقدية بعدة نماذج؛ لاستخراج النسب الاسترشادية ثم تطبيقها حاسوبياً على احد مكونات عرض النقد في فلسطين ( الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي ) في محاولة لتقدير عرض النقد بمفهومه الضيق .

وقد تكونت هذه الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية ، حيث تناول الجزء الأول الحديث عن مفهوم عرض النقد في أدبيات السياسة النقدية ، في حين استعرض الجزء الثاني تطورات عرض النقد في بعض الدول المجاورة: كالأردن، مصر، و(إسرائيل) ، أما الجزء الثالث فقد خصص لمحاولة تقدير عرض النقد في فلسطين، أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فقد احتوى على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها .

#### أولاً: - مفهوم عرض النقد في أدبيات السياسة النقدية.

تقوم فلسفة السياسة النقدية على فكرة اتخاذ التدابير التي تمكن السلطات النقدية من ضبط التوسع أو الانكماش النقدي؛ ليتوافق مع حاجة المتعاملين في الاقتصاد، ومن ذلك المنطلق يهتم ممارسو السياسة النقدية بدالة الطلب على النقود " Demand Function التي يمكن من خلالها الاستدلال على درجة التوافق بين العرض والطلب النقدي ، وبمعنى آخر تحقيق الغرض الذي تسعى إليه السياسة النقدية للتحكم في عرض النقد ( القريشي ، محمد ، 2009).

وفي هذا الشأن تتعامل السلطات النقدية مع كيان خاص يسمى " النقود Money" ، فالنقود تعرف بأنها كل ما يلقى قبولاً عاماً General Acceptance وتستخدم كوسيلة للتبادل Medium

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

Exchange ومقياس للقيمة Measure of Value ومستودع لها Store of Value ، أما عرض النقد "Money Supply" فيعرف بأنه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة ، وبالتالي ذلك الكيان يتكون من خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية ، والتي إجمالي وسائل الدفع الأساسية ( حداد ، و هذلول ، 2005).

وفي الوقت الذي يتفق فيه معظم الاقتصاديين على استبعاد ذلك الجزء من النقود المعدنية والورقية الذي تحتفظ به المصارف التجارية في خزائنها ، وكذلك الكمية الموجودة من تلك النقود لدى البنك المركزي من حساب عرض النقد فإنهم يختلفون فيما بينهم على ماهية مكونات إجمالي وسائل الدفع الأساسية ( عرض النقد بالمفهوم الضيق ).

(القرشي ، محمد ، إثراء للنشر والتوزيع 2009)

فهناك فريق من الاقتصاديين أمثال (ميلتون فريدمان و سايرز) يفضلون اعتبار أشباه النقود والتي تمثل الودائع الآجلة وودائع التوفير (Quasi Money) جزءاً من وسائل الدفع الأساسية على أساس أنه يمكن تحويلها إلى ودائع جارية بسرعة وبدون خسارة ، في حين رأى فريق آخر أمثال (ديزينبري) أن أشباه النقود وإن كانت تتمتع بسيولة عالية إلا أنه لا يمكن استخدامها كوسيط للتبادل بشكل مباشر ، بل يجب تحويلها أولاً إلى ودائع جارية لكي تتجز تلك الوظيفة . ( Prof.

(REF:Deusenberry , James, Dec 1998)

ومن ناحية أخرى ، فإن صندوق النقد الدولي IMF يميل إلى الفريق المنادي باستبعاد أشباه النقد من وسائل الدفع الأساسية ، فقد جرى العرف السائد في الإحصاءات المالية الدولية التي يعدها صندوق النقد الدولي على استبعاد أشباه النقود عند احتساب وسائل الدفع الأساسية، بحيث يتمثل تعريف صندوق النقد الدولي لعرض النقد بالمفهوم الضيق Money Supply (M1) في كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي Currency in Circulation (CC) مضافة إليه الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي Demand Deposit (DD). (المصدر : منشورات صندوق النقد الدولي

(IMF 1988)

ويشتمل الجدول التالي على العناصر الرئيسية المكونة لإجمالي وسائل الدفع المتاحة ( مكونات عرض النقد بمفاهيمه المختلفة ) التي يمكن أن تستخدمها الدول في إحصاءاتها النقدية.

جدول رقم (1)

العناصر الرئيسية المكونة لإجمالي وسائل الدفع المتاحة
الشبكات السياحية
الودائع الجارية
الودائع تحت الطلب
الودائع ليوم واحد بالعملات المحلية والأجنبية
أسهم صناديق الأمانات في السوق النقدية
حسابات الإيداع لسوق النقد لدى المصارف وصناديق التوفير
الودائع الادخارية لدى المصارف
الودائع الادخارية لدى المؤسسات المالية غير المصرفية
الودائع الآجلة بالعملات الأجنبية
الودائع الآجلة كبيرة الحجم
الصناديق المؤسسية في سوق النقد
الودائع الآجلة بالعملات الأجنبية
سندات الادخار
أذونات الخزنة
قبولات المصارف
الأوراق التجارية

(المصدر : سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، 2003)

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

من خلال هذا الجدول ينظر إلى عرض النقد على أنه يمثل كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ، التي عادة ما يعبر عنها بإجمالي النقود على اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ومع تخلي المجتمعات عن التعامل بالنقود السلعية، فقد أصبحت النقود السائلة المتاحة في المجتمعات مقتصرة على النقود الورقية والمعدنية ونقود الودائع، الأمر الذي يشير إلى أن عرض النقد بالمفهوم الضيق Money Supply (M1) أو كمية وسائل الدفع تتكون من عنصرين: النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي (CC) والودائع الجارية لدى للقطاع المصرفي (DD) ، وفي حال إضافة أشباه النقد إليها يتخذ عرض النقد معنى أكثر شمولية (عرض النقد بمفهومه الواسع M2) (حداد و هذلول، النقود والمصارف ، 2005).

وبشكل عام يتفاوت استخدام وسائل الدفع في الإحصاءات النقدية من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال يعبر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن عرض النقد بـ " العملة المصدرة والأنواع المختلفة من ودائع الجمهور لدى كل من البنوك التجارية ومؤسسات الإيداع الأخرى كاتحادات الادخار والقروض "، ويحتوي ذلك الإطار الشمولي على الأنواع الثلاثة لعرض النقد التي يتعامل معها الاحتياطي الفيدرالي: المفهوم الضيق (M1) كوسيلة للتبادل ، والمفهوم الأوسع (M2) كمقياس للقيمة، والمفهوم العريض (M3) الذي يشمل بدائل للنقود، وفي إسرائيل يقتصر مفهوم عرض النقد (M1) على كل من النقد المتداول والودائع الجارية.

أما في الدول العربية ، فيعبر البنك المركزي الأردني عن عرض النقد (M1) بالنقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) مضافة إليه الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي DD، في حين يشمل مفهوم عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M2) كل من (M1) مضافة إليه أشباه النقود (ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية ، وودائع التوفير ولأجل بالدينار ، وودائع التوفير ولأجل بالعملة الأجنبية) وفي مصر يقتصر مفهوم عرض النقد (M1) على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ( CC مضافة إليه الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي (DD)، كذلك الحال في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين، حيث يشمل مفهوم عرض النقد (M1) على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) CC مضافة إليه الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية DD. (سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 1999).

#### د. عزمي عوض

#### ثانياً: - تطورات عرض النقد في دول مجاوره.

يتم تحديد عرض النقد في أي دولة من قبل السلطات النقدية ووفقاً لاعتبارات وأسس تحددها القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الإصدار النقدي، بما يتناسب والوضع الاقتصادي في تلك الدول، وفيما يلي استعراض لتطور عرض النقد في بعض الدول المجاورة:

#### أولاً - عرض النقد (M1) Money Supply في الأردن:

شهد عرض النقد خلال عام 2009 ارتفاعاً بقيمة 466 مليون دينار بنسبة 11.7% مقارنة مع ارتفاع قيمته 740 مليون دينار بنسبة 13% في عام 2008، ليبلغ المجموع التراكمي لعرض النقد في نهاية عام 2009 ما قيمته 6039 مليون دينار أردني بما يعادل 8627 مليون دولار.

#### جدول رقم (2)

#### عرض النقد (M1) في الأردن

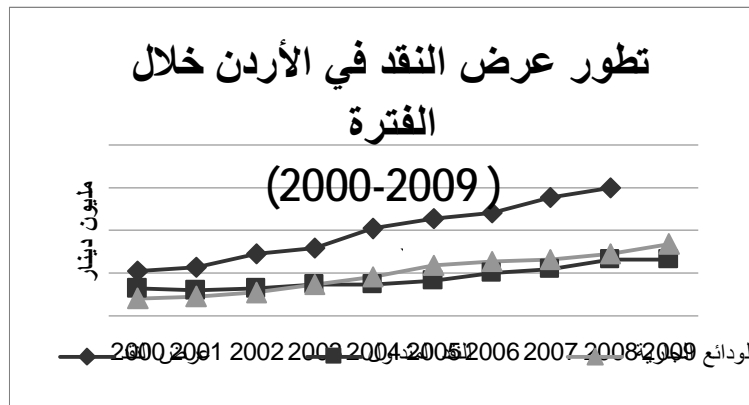
( مليون دينار أردني )

السنة	النقد المتداول ( CC )	الودائع الجارية ( DD )	عرض النقد ( M1 )	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي
2000	1240	787	2027	6002	33%
2001	1202	917	2120	6260	33%
2002	1253	1063	2316	6590	35%
2003	1444	1476	2920	7228	40%
2004	1414	1778	3193	8090	39%
2005	1657	2404	4061	8925	45%
2006	2027	2539	4566	11092	41%
2007	2172	2661	4833	12595	38%
2008	2665	2908	5573	16108	34%
2009	2679	3360	6039	17815	33%

( المصدر: البنك المركزي الأردني ، قسم الأبحاث والنشر ، التقارير السنوية للأعوام 2000، 2005-2007 ، 2009 )  
وقد جاء ذلك الارتفاع انعكاساً لنمو الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي ( DD ) بالعملية المحلية بمقدار 452 مليون دينار بنسبة 13.5% مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى 3360 مليون دينار أو ما نسبته 55% من إجمالي عرض النقد مقارنة مع 52% في عام 2008، في حين ارتفع النقد المتداول خارج القطاع المصرفي ( CC ) بمقدار 14.7 مليون دينار بنسبة 0.55% ليصل في

### تقديرات عرض النقد في فلسطين

نهاية عام 2009 إلى 2679 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع بقيمة 492 مليون دينار في عام 2008 وبما نسبته 47% من إجمالي عرض النقد مقارنة مع نسبة 44% في عام 2009. ومن الملاحظ أن تلك الزيادة في عرض النقد تفوق الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بنسبة 9.6% مقارنة مع 21.8% في عام 2008، وأيضاً أشارت البيانات أن الودائع الجارية (DD) ومنذ عام 2004-2009 قد سجلت معدلات نمو أعلى من معدلات النمو في النقد المتداول (CC) الأمر الذي يفسر على أنه انعكاس لحالة الاستقرار المالي الذي يتمتع به الجهاز المصرفي بشكل خاص وبالأستقرار الاقتصادي بشكل عام في الأردن إضافة إلى تزايد الوعي والثقافة المصرفية لدى المواطن الأردني وتزايد الاعتماد النسبي على وسائل الدفع الالكترونية حيث كان ذلك واضحاً في زيادة الودائع الجارية بنسبة 13.5% والتي فاقت الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي GDP الذي ارتفع بنسبة 9.6%.



(المصدر: استخدم الباحث برنامج الاكسل لاجراء الرسومات البيانية)

### ثانياً - عرض النقد Money Supply (M1) في مصر:

سجل عرض النقد في مصر خلال عام 2009 تزايداً بمقدار 22,513 مليون جنيه مصري، وبمعدل نمو نسبته 12.9% مقابل نسبة نمو بلغت 14.9%، بقيمة 22,660 مليون جنيه في عام 2008، ليبلغ المجموع التراكمي لعرض النقد في نهاية عام 2009 ما قيمته 196,973 مليون جنيه مقارنة مع 174,460 مليون جنيه في عام 2008. ومن الملاحظ أن تلك الزيادة في عرض النقد

#### د. عزمي عوض

توازي الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي GDP في عام 2009 بنسبة 15.9% ليبلغ 1039 مليار جنيه مقارنة مع نسبة نمو بلغت 20% في العام 2008.

#### جدول (3)

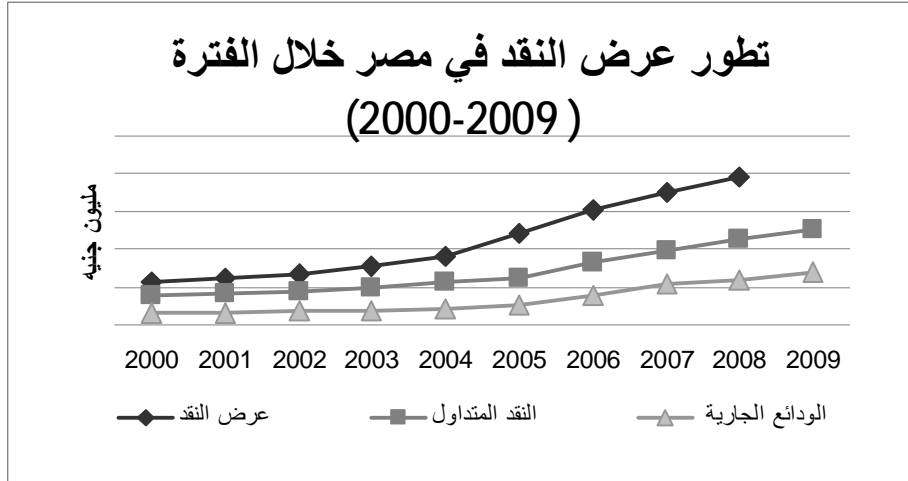
عرض النقد (M1) في مصر (مليون جنيه)

السنة	النقد المتداول (CC)	الودائع الجارية (DD)	عرض النقد (M1)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار)	نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي
2000	37746	14771	52517	340	15%
2001	40306	15379	55685	359	15%
2002	45056	17081	62137	379	16%
2003	48258	18954	67212	417	16%
2004	55933	21673	77606	485	16%
2005	63029	26656	89685	538	16%
2006	83054	38288	121342	629	19%
2007	96676	55124	151800	745	20%
2008	114036	60424	174460	895	19%
2009	126666	70307	196973	1039	18%

(المصدر : البنك المركزي المصري ، دائرة الأبحاث ، التقارير السنوية للأعوام 2005-2000 ، 2009)

ويمثل ذلك الارتفاع في عرض النقد انعكاساً لنمو الودائع الجارية بالعملة المحلية (DD) التي ارتفعت بمقدار 9883 مليون جنيه، بنسبة نمو بلغت 16% لتصل إلى 70307 مليون جنيه في عام 2009 مقارنة مع نسبة نمو بلغت 9.6%، بمقدار 5300 مليون جنيه في عام 2008 لتصل إلى 60424 مليون جنيه مشكلة ما نسبته 35.6% من إجمالي عرض النقد في عام 2008 مقارنة مع 34.6% في عام 2009. في حين ارتفع النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) بمقدار 12630 مليون جنيه ونسبة 11% ليصل في نهاية عام 2009 إلى 126,666 مليون جنيه مصري أو ما نسبته 64% من إجمالي عرض النقد مقارنة بنسبة 65% من إجمالي عرض النقد في عام 2008. ويبدو أن السياسة النقدية المصرية عقب تبنيها لسياسة تعويم سعر الصرف للعملة الوطنية أدى ذلك إلى انخفاض في قيمة الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي حيث كان لذلك دور أساسي في تفضيل الجمهور للاحتفاظ بكميات أكبر من النقود خارج الجهاز المصرفي؛ وبالتالي زيادة أهمية النقد المتداول CC في عرض النقد .

## تقديرات عرض النقد في فلسطين



( المصدر : استخدم الباحث برنامج الإكسل لإخراج الرسومات البيانية )

### ثالثاً - عرض النقد Money Supply (M1) في (إسرائيل):

سجل عرض النقد في (إسرائيل) خلال عام 2009 تزايداً بمقدار 37542 مليون شيكل بمعدل نمو نسبته 52% مقابل نسبة نمو بلغت 17% بقيمة 10629 مليون شيكل في عام 2008، ليبلغ المجموع التراكمي لعرض النقد في نهاية عام 2009 ما قيمته 109354 مليون شيكل مقارنة مع 71812 مليون شيكل في عام 2008.

من الملاحظ أن تلك الزيادة في عرض النقد لم توازيها أي زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي GDP في العام 2009 بنسبة 5.8% ليصل إجمالي الناتج المحلي إلى 768,339 مليون شيكل مقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.1%، بقيمة إجمالية بلغت 725,861 مليون شيكل في عام 2008 .

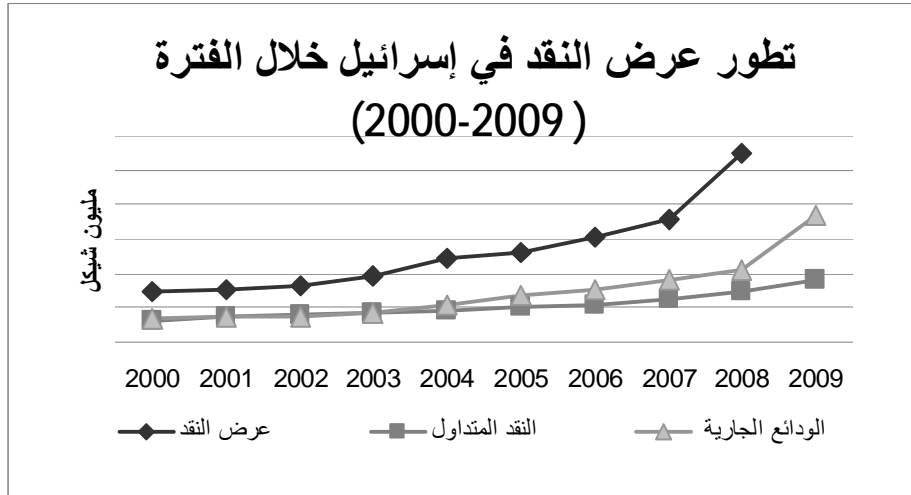
جدول رقم (4)  
عرض النقد (M1) في إسرائيل  
( مليون شيفل )

السنة	النقد المتداول (CC)	الودائع الجارية (DD)	عرض النقد (M1)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي
2000	12077	13210	25287	464439	5%
2001	14438	14844	29282	460473	6%
2002	15552	15233	30785	455813	6%
2003	16510	16629	33139	540704	6%
2004	17883	21138	39021	568633	6%
2005	20864	27374	48238	602507	8%
2006	21418	30737	52155	651416	8%
2007	24581	36602	61183	690144	8%
2008	29896	41916	71812	725861	9%
2009	35733	73621	109354	768339	14%

يمثل ذلك الارتفاع في عرض النقد انعكاساً لنمو الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي، بالعملة المحلية (DD) التي ارتفعت بمقدار 31705 مليون شيفل، وبنسبة نمو بلغت 75% لتصل إلى 73621 مليون شيفل في عام 2009 مقارنة مع نسبة نمو بلغت 14.5%، بمقدار 5314 مليون شيفل، لتصل إجمالي الودائع الجارية (DD) إلى 41916 مليون شيفل في عام 2008، في حين ارتفع النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) بمقدار 5837 مليون شيفل، بنسبة 19.5% لتصل في نهاية عام 2009 إلى 35733 مليون شيفل .

إن زيادة الوعي والثقافة المصرفية لدى الجمهور الإسرائيلي وتطور وسائل الدفع الالكترونية وتزايد الاعتماد عليها أدى بالمواطن الإسرائيلي للاحتفاظ بالجزء الأكبر من سيولته لدى القطاع المصرفي مما عكس ذلك على ارتفاع كمية الودائع الجارية DD وبنسبة كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة .

## تقديرات عرض النقد في فلسطين



( المصدر : استخدم الباحث برنامج الإكسل لإخراج الرسوم البيانية )

من خلال استعراض عرض النقد في كل من: مصر، الأردن، و(إسرائيل)، يلاحظ اختلاف أهمية مكونات عرض النقد من دولة إلى أخرى تبعاً لدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانتشار الوعي والثقافة المصرفية لدى المواطنين والثقة بالقطاع المصرفي، فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص، وتزايدت درجة الوعي والثقافة المصرفية وثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، وتزايد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية؛ كلما ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية (DD) في عرض النقد وتراجعت الأهمية النسبية للنقد المتداول (CC) في عرض النقد، وباستعراض العلاقة التي تربط بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة وجدنا أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التغيرات في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، ولتحليل تلك العلاقة ثم ربطها مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني؛ يحتاج الأمر إلى دراسة منفردة حول هذا الموضوع.

\*لبيان العلاقة بين عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي، يحتاج الأمر إلى بحث منفرد لإبراز تلك العلاقة وأثرها وانعكاساتها على عرض النقد في فلسطين بالمقارنة مع الدول المجاورة.

#### د. عزمي عوض

#### ثالثاً - تقديرات عرض النقد في فلسطين:

يعتبر تقدير عرض النقد في فلسطين من الأمور المعقدة؛ نظراً لخصوصية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود عملة وطنية والاستعاضة عنها بتداول ثلاث عملات رئيسية هي: (الدينار الأردني، الشيقل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي)، بالإضافة إلى عدم توفر أية بيانات إحصائية سابقة حول عرض النقد يمكن الاستناد إليها أو الاسترشاد بها، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التقدير (سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 1999). وبالتالي فمن الضروري في ظل تلك المحددات النظر إلى النتائج التي يمكن التوصل إليها في هذه الدراسة على أنها تعكس تقدير الباحث وليس بالضرورة أن تعكس الوضع الفعلي بالنسبة لحالة فلسطين.

ونظراً لعدم توفر بيانات حول عرض النقد في فلسطين Money Supply، باستثناء تلك المتعلقة بالودائع الجارية لدى القطاع المصرفي (DD) التي تشكل جزءاً من عرض النقد، في حين أن الجزء الآخر المتعلق بالنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) (CC) لا تتوفر عنه أية بيانات فعلية، فإن أنسب طريقة لتقدير كمية النقد المتداول لدى الجمهور CC تكون من خلال إجراء مسح ميداني (Survey) فعلي.

وحيث إن الطريقة المباشرة لتقدير كمية النقد المتداول (CC) (احد جانبي معادلة تقدير عرض النقد) من خلال المسح الميداني غير متاحة في الوقت الراهن لما تحتاج إليه من مجهود وطاقت من المتخصصي وتكلفة مرتفعة، فقد تم الاستعاضة عنه بطريقة غير مباشرة في عملية التقدير، وتتمثل تلك الطريقة في محاولة تقدير كمية النقد المتداول في فلسطين استناداً إلى مثيله في بعض الدول التي تتشابه في خصائصها الاقتصادية مع الوضع الفلسطيني، وعليه تم اللجوء إلى طرق بديلة غير مباشرة من خلال توظيف درجات التشابه في الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي بين فلسطين والأردن و(إسرائيل) للاستدلال على درجة التشابه بين تلك الدول.

وفي حالتنا يعتقد أن أكثر الدول تشابهاً في اقتصادها مع الاقتصاد الفلسطيني هي الأردن (مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأردن يتمتع بحالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي ولديه عملة وطنية) بمعنى أن تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CURRENCY IN : CC) (CIRCULATION) في فلسطين سيكون مشابهة إلى حد ما مع كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) في الأردن.

### تقديرات عرض النقد في فلسطين

ويمكن الاستدلال على درجة التشابه الاقتصادي بين الدولتين من خلال التعرف على توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق خلال الأعوام 2004-2008، الذي يمثل وضعاً طبيعياً في الاقتصاد الفلسطيني، بمعنى أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد الفلسطيني في تلك الأعوام كانت بفعل قوى السوق .

#### جدول (5)

متوسط الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 2004-2008

البيان	فلسطين (دولار)	الأردن (دولار)	إسرائيل (دولار)
الإنفاق الاستهلاكي الكلي الخاص والعام	7025	16464	42267
التكوين الرأسمالي الكلي	1389	4904	9676
الطلب المحلي الكلي	8414	21370	51944
صافي الصادرات (الفجوة)	(3098)	(5418)	(328.5)
الناتج المحلي الإجمالي	5011	16231	185060
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5264	13230	29063
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1324	3298	7258

(المصدر: الإحصاءات السنوية الصادرة عن وزارة المالية لكل من السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل للأعوام

2004 - 2008)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن درجة التشابه بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الأردني متقاربة إلى حد ما وفقاً لمتوسط الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من 2004-2009 بالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية لمتوسط الإنفاق على الناتج المحلي لإسرائيل، الأمر الذي يدعم صحة الافتراض بأن تقديرات كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) في فلسطين سيكون مشابهة إلى حد مقبول مع كمية النقد المتداول في الأردن، إضافة إلى تشابه العادات والتقاليد والقيم وتشابه السلوك الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأردني فيما يخص الادخار والإنفاق. والفجوة الظاهرة في قيم المؤشرات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين وفقاً للجدول أعلاه يعزى لها أن الأردن يتمتع باقتصاد مستقل وباستقرار سياسي وبتدفق الاستثمارات الخارجية عليه، إضافة إلى أن الأردن يتمتع بحركة صادرات مزدهرة مما يعكس ذلك على ميزان المدفوعات وبالتالي على الناتج المحلي.

#### د. عزمي عوض

تستند طريقة تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي في فلسطين (لدى الجمهور) Currency in Circulation (CC) وبالتالي تقدير عرض النقد في فلسطين Money Supply (M1) على التالي :

1- إيجاد عرض النقد بمعناه الضيق (M1) في الأردن من خلال احتساب النقد المتداول خارج القطاع المصرفي ( لدى الجمهور) ( CC ) مضافة إليه الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي ( DD ) في الأردن وبالعملة الوطنية، جدول (6).

2- تحويل قيم النقد المتداول CC والودائع الجارية DD من عملة الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد، جدول (7).

3- ولتقدير كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني(CC) احد طرفي معادلة عرض النقد الغير معلومة ، سوف نقوم بتطبيق نماذج للقياس لاستخراج النسب الاسترشادية في الأردن وتطبيق ذلك على القيم في فلسطين لإيجاد كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (CC) وبالتالي إيجاد عرض النقد بمفهومه الضيق M1 في فلسطين وفقا للسيناريوهات التالية:

أ- السيناريو الأول: جدول رقم (8).

ييجاد نسبة النقد المتداول خارج القطاع المصرفي ( CC ) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن مقوم بالدولار مع ضرب ناتج النسبة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين(GDP)؛ لإيجاد النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (CC) ومن ثم إضافة كمية الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD) إلى الناتج؛ للحصول على تقديرات عرض النقد بمفهومه الضيق M1

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، 1999)

ب- السيناريو الثاني : جدول رقم (9):

ييجاد نسبة النقد المتداول خارج القطاع المصرفي ( CC ) إلى الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي ( DD ) في الأردن مقوم بالدولار مع ضرب ناتج النسبة في الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD) لإيجاد النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (CC) ومن ثم

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

إضافة كمية الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD) إلى الناتج؛ للحصول على تقديرات عرض النقد بمفهومه الضيق M1.

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/ DD)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

ت- السيناريو الثالث : جدول رقم (10):

ضرب الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (GDP) بنسبة 12.5% مع إضافة 10% كاحتياطي استراتيجي إلى الناتج؛ للحصول على الكمية التقديرية للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني (CC)، ثم إضافة الناتج (الحاصل) إلى الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD)؛ للحصول على تقديرات عرض النقد في فلسطين M1. (المصدر: إسماعيل، حسن محمد، محافظ البنك المركزي المصري ، 1999 القاهرة).

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * 22.5\%$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

التطبيقات الحاسوبية للافتراضيات :

1- إيجاد عرض النقد بمعناه الضيق (M1) والنقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) والودائع الجارية لدى القطاع المصرفي (DD) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن بالعملة الوطنية، جدول (6).

### جدول (6)

عرض النقد (M1) في الأردن (مليون دينار)

السنة	النقد المتداول (CC)	الودائع الجارية (DD)	عرض النقد (M1)	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1239	786	2025	6002
2001	1202	917	2119	6260
2002	1252	1063	2315	6590
2003	1443	1476	2919	7228
2004	1414	1778	3192	8090
2005	1657	2404	4161	8925
2006	2027	2539	4566	11092

د. عزمي عوض

2007	2172	2660	4832	12595
2008	2664	2908	5572	16108
2009	2697	3360	6039	17815

(المصدر: البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والتطوير، التقارير السنوية 2000-2009).

2- تحويل القيم أعلاه من عملة الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف، جدول (7).

جدول (7)

عرض النقد (M1) في الأردن مقوم بالدولار (مليون دولار )

السنة	النقد المتداول (CC)	الودائع الجارية (DD)	عرض النقد (M1)	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1770	1122	2892	8574
2001	1717	1310	3027	8942
2002	1788	1518	3307	9414
2003	2061	2108	4170	10325
2004	2020	2540	4560	11558
2005	2367	3434	5801	12750
2006	2896	3627	6523	15845
2007	3102	3800	6902	17992
2008	3805	4154	7960	23011
2009	3827	4800	8627	25450

(المصدر نفسه مقوم بالدولار)

3- ولتطبيق معادلة عرض النقد بمفهومه الضيق Money Supply (M1)؛ فإنه يتوجب إيجاد كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني (CC) وهو أحد طرفي معادلة عرض النقد الغير معلومة (حداد ، و هنلول ، 2005) ، ولإيجاد ذلك؛ سوف نقوم بتطبيق نماذج للقياس؛ لاستخراج النسب الاسترشادية في الأردن ثم تطبيق ذلك على القيم في فلسطين؛ لإيجاد كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (CC) وبالتالي إيجاد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) في فلسطين وفقا للسياريوهات الثلاث التالية:

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

### أ- السيناريو الأول: جدول رقم (8).

يتم بموجب ذلك الأتمودج احتساب نسبة النقد المتداول (CC) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن مقوم بالدولار ثم ضرب ناتج النسبة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين (GDP)؛ لإيجاد كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني (CC) ثم إضافة الناتج إلى الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD)؛ للحصول على تقديرات عرض النقد الفلسطيني بمفهومه الضيق M1 من خلال المعادلة التالية:-

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

حيث إن: GDP pal = الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

CC pal = كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي .

Jor (CC/GDP) = نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مقوم بالدولار .

يظهر الجدول التالي النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي وبالتالي

تقديرات عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الأول:

$$CC_{pal} = GDP_{pal} * (CC/GDP)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

جدول رقم (8)

تقديرات عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الأول (مليون دولار)

السنة	النقد المتداول في الأردن CC	الناتج المحلي في فلسطين (\$) GDP	الناتج المحلي في الأردن GDP	نسبة النقد المتداول / الناتج المحلي	الودائع الجارية في فلسطين DD	تقديرات النقد المتداول في فلسطين CC	تقدير عرض النقد في فلسطين M1	عرض النقد في الأردن M1
2000	1770	4442	8574	0.206	879	916.9	1795.9	2892
2001	1717	4018	8942	0.192	815	771.5	1586.5	3027
2002	1788	3382	9414	0.189	932	642.3	1574.3	3306
2003	2061	3749	10325	0.199	1165	748.3	1913.3	4169
2004	2020	4193	11558	0.174	1411	733.6	2144.6	4560
2005	2367	4559	12750	0.185	1551	846.3	2397.3	5801
2006	2896	4615	15845	0.182	1403	1190.7	2593.7	5523
2007	3102	5204	17992	0.172	1792	897.2	2689.2	6902
2008	3805	6486	23011	0.165	1803	1072.4	2875.4	7959
2009	3827	6117	25450	0.150	2139	919.8	3058.8	8627

(المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية، 2000-2009)

#### د. عزمي عوض

#### ب- السيناريو الثاني: جدول رقم (9):

يتم بموجب ذلك الأنموذج احتساب نسبة النقد المتداول (CC) إلى الودائع الجارية (DD) في الأردن مقوم بالدولار ثم ضرب ناتج النسبة في الودائع الجارية في فلسطين (DD)؛ لإيجاد كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني (لدى الجمهور) (CC) ثم إضافة الناتج إلى الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (DD)؛ للوصول إلى تقدير عرض النقد بمفهومه الضيق M1، حيث يتم بموجب هذه الطريقة احتساب كمية النقد المتداول لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي من خلال المعادلة لتالية:-

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/ DD)_{Jor}$$
$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

حيث إن:

$CC_{pal}$  = كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي.

$DD_{pal}$  = كمية الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي في فلسطين بجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي.

= نسبة النقد المتداول إلى الودائع الجارية في الأردن.  $(CC/DD)_{Jor}$

ويظهر الجدول التالي النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي وبالتالي تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الثاني:

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

### جدول رقم (9)

$$CC_{pal} = DD_{pal} * (CC/DD)_{Jor}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

تقديرات عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثاني (مليون دولار )

السنة	(1) النقد المتداول في الأردن CC	(2) الودائع الجارية في الأردن DD	(3) نسبة النقد المتداول /الودائع الجارية في الأردن CC/DD	(4) الودائع الجارية في فلسطين DD	(5) تقديرات النقد المتداول في فلسطين CC	(6) تقديرات عرض النقد في فلسطين M1	(7) عرض النقد في الأردن M1
2000	1770	1122	1.577	879	1386.6	2265.6	2892
2001	1717	1310	1.310	815	1068.2	1883.2	3027
2002	1788	1518	1.177	932	1097.7	2029.7	3307
2003	2061	2108	0.977	1165	1139.0	2304.0	4170
2004	2020	2540	0.795	1411	1122.1	2533.1	4560
2005	2367	3434	0.689	1551	1069.0	2620.0	5801
2006	2896	3627	1.102	1403	1546.6	2949.6	5523
2007	3102	3800	0.816	1792	1462.8	3254.8	6902
2008	3805	4154	0.915	1803	1651.5	3454.5	7960
2009	3827	4800	0.797	2139	1705.4	3844.4	8627

(المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية ، 2000-2009)

### ت - السيناريو الثالث : جدول رقم (10):

أوصت إحدى الدراسات التي أجريت من قبل محافظ البنك المركزي المصري سابقاً (المصدر: إسماعيل، حسن محمد، محافظ البنك المركزي المصري سابقاً ، 1999 القاهرة): بأن تقديرات كمية النقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي تشكل ما نسبته 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتكز في ذلك التقدير على متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية المجاورة والمتقاربة في الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي، حيث وجد أن متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة يعادل حوالي 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم يضاف حوالي 10% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي.

$$CC_{pal} = 22.5\% * GDP_{pal}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

د. عزمي عوض

وحيث إن هذه الطريقة في التقدير لها إطار علمي يمكن الاستناد والرجوع إليها في التوثيق ، فسيتّم البناء عليها في تقدير كمية النقد المتداول، ثم عرض النقد في فلسطين ، وذلك على النحو التالي:-

جدول (10)

تقدير عرض النقد (M1) في فلسطين استناداً لمتوسط نسبة 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه 10%

كاحتياطي استراتيجي (مليون دولار)

$$CC_{pal} = 22.5\% * GDP_{pal}$$

$$M1_{pal} = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC)$$

السنة	الودائع الجارية في فلسطين DD	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني GDP	GDP pal*22.5% = CC pal	تقديرات عرض النقد في ملي فلسطين MI	عرض النقد في الأردن M1
2000	879	4442	999.45	1878	2892
2001	815	4018	904.0	1719	3027
2002	932	3382	760.9	1693	3307
2003	1165	3749	843.5	2009	4170
2004	1411	4198	944.5	2356	4560
2005	1551	4559	1025.7	2577	5801
2006	1403	6515	1465.8	2869	6523
2007	1792	5204	1170.9	2963	6902
2008	1803	6486	1459.3	3262	7960
2009	2139	6117	1376.3	3515	8627

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، التقارير السنوية 2009-2000)

ويظهر الجدول التالي مقارنه النتائج الرئيسية لكمية عرض النقد المقدر في فلسطين استناداً إلى السيناريوهات الثلاث ، والعمود الأخير (4) يظهر عرض النقد في الأردن للمقارنة.

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

### جدول رقم (11)

جدول تجميعي لمقارنة النتائج لتقديرات عرض النقد (M1) في فلسطين (مليون دولار)

السنة	(1) تقدير عرض النقد في فلسطين M1 استناداً إلى السيناريو الأول CC/GDP	(2) تقدير عرض النقد في فلسطين M1 استناداً إلى السيناريو الثاني CC/DD	(3) تقدير عرض النقد في فلسطين M1 استناداً إلى السيناريو الثالث %22.5*GDP	(4) عرض النقد في الأردن MI
2000	1795.9	2265.6	1878	2892
2001	1586.5	1883.2	1719	3027
2002	1574.3	2029.7	1693	3307
2003	1913.3	2304.0	2009	4170
2004	2144.6	2533.1	2356	4560
2005	2397.3	2620.0	2577	5801
2006	2593.7	2949.6	2869	6523
2007	2689.2	3254.8	2963	6902
2008	2875.4	3454.5	3262	7960
2009	3058.8	3844.4	3515	8627

1- تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول، الناتج المحلي الإجمالي) في الأردن.

$$CC\ pal = GDP\ pal * (CC/GDP)jor$$

2- تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول، الودائع الجارية) في الأردن.

$$CC\ pal = DD\ pal * (CC/DD)jor$$

3- تقديرات عرض النقد استناداً إلى نسبة 12.5% من الناتج المحلي مع إضافة 10% كاحتياطي

استراتيجي. عرض النقد في الأردن M1.

رابعاً:- تحديد الأهمية النسبية للعملة الرئيسية الثلاث في هيكل النقد المتداول في فلسطين:

إن أنسب طريقة لتقدير هيكل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني (CC) تتمثل في إجراء مسح فعلي للنقد المتداول ، إلا أن مثل ذلك المسح لم يتم حتى الآن؛ نظراً لما يحتاج إليه من مجهود كبير ووقت طويل ، ويمكن الاستعاضة عن ذلك بالدراسة التي قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) على أرض الواقع لتقدير نسبة استخدام كل عملة من العملات المتداولة في فلسطين في شراء بعض السلع الرئيسية ودفع الإيجارات. والجدول التالي يبين نسب استخدام العملات الثلاث في عمليات الشراء والإيجارات.

جدول (12)

في عمليات استخدام العملات الثلاثة في عمليات الشراء والإيجارات

المشتريات	الدفع بالدولار ( % )	الدفع بالدينار ( % )	الدفع بالشيكل ( % )
السيارات	0.025	0.471	0.504
الإيجارات	0.07	0.67	0.26
الأدوات الكهربائية	0.019	0.128	0.853
الأثاث	0.023	0.168	0.809
المتوسط	0.0342	0.3539	0.606

(المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس ، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي ،

الأعداد 19- 21 للعام 2009)

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن الشيك يمثل النسبة الكبرى في التداول بليه الدينار الأردني بينما يمثل الدولار المرتبة الأخيرة وبنسبة ضئيلة .

وفي إطار البيانات الواردة في الجدول أعلاه لنسب استخدام العملات في شراء السلع والخدمات ، فإن هيكل النقد المتداول سيكون على النحو التالي :-

— تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الثاني 3403.5 مليون دولار \* 0.6065 = 2064 مليون دولار نصيب الشيك من النقد المتداول.

— تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الثاني 3403.5 مليون دولار \* 0.3593 = 1223 مليون دولار نصيب الدينار من النقد المتداول.

— تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الثاني 3403.5 مليون دولار \* 0.0342 = 166 مليون دولار نصيب الدولار من النقد المتداول.

من خلال هذا التحليل يلاحظ أن عملة الشيك الإسرائيلي تسيطر على حوالي 60% من إجمالي النقد المتداول لدى المواطن الفلسطيني (CC)، ويبدو أن هذه النتيجة متسقة مع الواقع الفعلي خاصة وأن الجزء الأكبر من التعاملات اليومية للمواطن الفلسطيني تتم بعملة الشيك، أما الدينار الأردني فيسيطر على حوالي 36% من إجمالي النقد المتداول لدى المواطنين الفلسطينيين في السوق الفلسطينية، وهذه النتيجة هي أيضاً متناسقة مع الواقع الفعلي خاصة في ظل طبيعة الترابط الجغرافي بين فلسطين والأردن ، وإلى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إضافة إلى أن جزءاً من تعاملات

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

المواطن الفلسطيني خاصة الإيجارات تتم بواسطة الدينار الأردني ، ويحتل الدولار المرتبة الثالثة بسيطرته على حوالي 3% من إجمالي النقد المتداول، فالدولار يشكل عملة ادخارية وليس عملة تداول يومي ، حتى وإن أضطر المواطن إلى التعامل بالدولار بشكل يومي فإنه بداية يقوم بتحويل الدولار إلى الشيفل أو الدينار .

### العوامل المؤثرة في عرض النقد:

يعد التحكم بعرض النقد من الوسائل الهامة التي تلجأ إليها السلطات النقدية؛ للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي ، فزيادة عرض النقد قد تخلق موجة من الرواج وقد تتقلب إلى تضخم؛ إذا لم يحسن التحكم فيها ، خاصة إذا كانت هناك حالة من الركود أو الكساد ، بينما إذا كان هناك ارتفاعاً في الأسعار بشكل أكبر من المستوى المرغوب ( حالة تضخمية ) فقد يكون من المفضل تخفيض كمية عرض النقد؛ لامتصاص آثار ارتفاع الأسعار والاتجاه نحو التحكم في موجة التضخم الزاحف.

وتلعب درجة الوعي المصرفي التي يتمتع بها المواطن دوراً أساسياً في التأثير على إعادة توزيع مكونات عرض النقد، فزيادة الوعي المصرفي يعمل على إعادة توزيع عرض النقد بين مكوناته الأساسية، أي تجعل المواطن يحتفظ بنسبة أقل من الأموال على شكل نقد سائل والاعتماد بشكل أكبر على استخدام وسائل الدفع الالكترونية على اختلاف أنواعها، والعكس صحيح، كما تؤثر العادات السائدة في المجتمع هي الأخرى على مكونات عرض النقد فزيادة الاستهلاك وتنوع الأنماط الاستهلاكية من شأنه أن يزيد من النقد المتداول خاصة في الدول الأقل تقدماً على حساب الودائع الجارية، كذلك تنعكس الظروف الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع على عرض النقد كما حدث في فلسطين خلال فترة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وما رافقها من إجراءات قمعية تعسفية أدت إلى تعطيل شبه تام لمعظم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص، وإلى حد ما تعطلت بعض أنشطة المصارف وتراجع مستوى الدخل وما رافق كل ذلك من انعدام اليقين السياسي والاقتصادي عند المواطنين، وبالتالي تزايد تفضيل استخدام النقود السائلة، الأمر الذي أدى إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأموال خارج الجهاز المصرفي على الأقل في العام الأول من الانتفاضة، كذلك فإن تعزيز ثقة المواطنين بالجهاز المصرفي وتزايد تعاملاتهم مع الجهاز المصرفي فيما يتعلق بالاقتراض والإيداع، إضافة إلى رغبة البنوك نفسها في تقديم الائتمان للمواطنين ودرجة انتشار فروع البنوك العاملة، تعتبر من العوامل التي لها تأثير على عرض النقد .

## د. عزمي عوض

### خامسا: - النتائج والتوصيات:

#### النتائج:

بمقارنة نتائج السيناريو الأول والثاني لتقديرات عرض النقد ، فقد أظهرت النتائج أنها متقاربة مع بعضها في تقديرات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC)، إلا أن الفروق كانت واضحة (فجوة) بين متوسط تقديرات عرض النقد في فلسطين M1 وعرض النقد في الأردن M1 بالرغم من تشابه الأنماط الاقتصادية المتمثلة بالإنفاق والادخار للأفراد من جهة، ومن جهة ثانية تشابه الأنماط الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد والأدواق، وقد قدر متوسط تلك الفجوة للفترة الواقعة ما بين عام 2000-2009 لعرض النقد وفقا للسيناريو الأول والثاني لفلسطين بنسبة تقارب بلغت 47% من عرض النقد في الأردن ، حيث بلغ متوسط عرض النقد في فلسطين 2488.5 مليون دولار ، بينما بلغ متوسط عرض النقد في الأردن 5276 مليون دولار خلال نفس الفترة ، والسبب في تلك الفجوة يعزى إلى أن الأردن يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي وبنشاط اقتصادي مزدهر ، وبسياسة نقدية مستقلة حيث يمكنها التحكم بكامل أدوات عرض النقد الكمية والنوعية وعلى العكس من فلسطين ، ومن الملاحظ أيضا أن السيناريو الثاني لتقديرات عرض النقد M1 في فلسطين  $(CC/DD)_{Jor} * DD_{pal} = CC_{pal}$  كان اقرب إلى عرض النقد في الأردن (M1) من السيناريو الأول ، حيث بلغ متوسط تقديرات عرض النقد في فلسطين للسيناريو الثاني 2714 مليون دولار خلال الفترة 2000-2009، بينما سجل متوسط تقديرات عرض النقد في فلسطين وفقا للسيناريو الأول 2263 مليون دولار ، بنسبة تقارب بلغت 51% من متوسط عرض النقد في الأردن الذي بلغ 5276 مليون دولار خلال نفس الفترة، وبالمثل، فان متوسط النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (CC) للسيناريو الثاني كان اقرب إلى متوسط النقد المتداول في الأردن (CC) من السيناريو الأول حيث بلغ متوسط النقد المتداول في فلسطين للسيناريو الأول ما قيمته 874 مليون دولار بينما سجل متوسط النقد المتداول في فلسطين للسيناريو الثاني ما قيمته 1325 مليون دولار ، بنسبة تقارب من متوسط النقد المتداول في الأردن خارج القطاع المصرفي بلغت 52% وبقيمة 2535 مليون دولار خلال الفترة 2000-2009.

أما نموذج السيناريو الثالث لعملية تقدير عرض النقد في فلسطين ، فقد استندت على تقدير عرض النقد بالمفهوم الضيق نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية مجاورة ومتقاربة في

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي. (المصدر: إسماعيل، محمد، محافظ البنك المركزي المصري سابقاً، 1999 القاهرة)، حيث وجد أن متوسط النسبة لتلك الدول تصل إلى 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، يضاف إليها حوالي 10% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي، وقد مكنت هذه الطريقة من تقدير قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) وبالتالي تقدير عرض النقد بمفهومه الضيق M1، وبالإطلاع على نتائج السيناريو الثالث وجدنا أن نتائجه قريبه من نتائج السيناريو الثاني للنقد المتداول خارج القطاع المصرفي CC ولتقديرات عرض النقد M1، مما يؤكد صحة الفرضية الواردة في هذه الدراسة حول إمكانية تقدير عرض النقد في فلسطين باستخدام نموذج السيناريو الثاني .

وفي هذا السياق فإن الدراسة خلصت: إلى الاستناد إلى السيناريو الثاني في تقديرات النقد المتداول (CC) وبالتالي عرض النقد في فلسطين M1 كونها شكلت ما نسبته 51% من التقارب لعرض النقد في الأردن ولتطابقها من نتائج السيناريو الثالث من جهة، ومن جهة أخرى عكست الوضع الفعلي للتطورات الاقتصادية في فلسطين والمتمثلة في التصاعد التدريجي للناتج المحلي GDP الذي توازى بالتصاعد التدريجي مع عرض النقد المقدر (M1)، وزيادة الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور الفلسطيني وثقة المواطنين بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد كان ذلك واضحاً من خلال الزيادة التدريجية في الودائع الجارية (DD).

### التوصيات :

**1-** توصي الدراسة الباحثين في هذا المجال وصناع القرار لدى السلطات النقدية والمالية في السلطة الوطنية الفلسطينية بالاستناد إلى السيناريو الثاني المقترح في هذه الدراسة لتقديرات النقد المتداول خارج القطاع المصرفي في فلسطين (CC) وبالتالي تقدير عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لفلسطين.

**2-** توصي الدراسة أيضاً وفي حال الوصول إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي والحصول على السيادة التامة وتمتع الاقتصاد الفلسطيني باستقلاليتته واستقراره (تحريره من التبعية) وتوفير البيئة المناخية الملائمة للاستثمار وتطوير إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني، بضرورة إصدار العملة الفلسطينية؛ لما تمثله من سيادة وطنية مع ربطها بعملة قوية ومستقرة وثبتت سعر الصرف في

#### د. عزمي عوض

- المراحل الأولى بتلك العملة، أو الشروع فوراً باستخدام الدينار الفلسطيني كوحدة حسابية في الموازنة العامة لوزارة المالية مع تثبيت سعر تقديري لصفه.
- 3- تكوين صندوق للاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتداول؛ لدعم عرض النقد وضمان استقراره في مواجهة أية أخطار أو هزات مفاجئة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه أو تذبذب قيمته؛ مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار، واستخدام تلك الاحتياطيات لإطفاء العملات المتداولة بنجاح .
- 4- استكمال البناء المؤسسي للسلطة النقدية الفلسطينية والارتقاء بأداء القطاع المصرفي مع تعزيز مستوى منعه ، وتوفير نظام إشرافي ورقابي فعال على البنوك يكون قادراً على التعامل مع المخاطر .

#### المراجع العربية:

- 1- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقارير السنوية للأعوام 2000-2010
- 2- البنك المركزي المصري، قسم الأبحاث والتطوير والنشر، التقارير السنوية للأعوام 2007 - 2010
- 3- إسماعيل، حسن محمد، محددات إصدار عملة وطنية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني القاهرة ، 1999.
- 4- القرشي ، محمد صالح ،اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، 2009
- 5- أشمري ،ناظم محمد ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل، 1988
- 6- حداد ،هنلول ، النقود والمصارف، دار وائل للنشر ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2005
- 7- الصفحات الالكترونية لعدد من البنوك المركزية ( الأردن ، مصر )
- 8- عبد الفتاح ، ضياء ، تحليل لسياسات إصدار النقد الفلسطيني ومستلزمات إنشاء قسم الإصدار ، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني ، القاهرة ، 1999.
- 9- مقداد ، محمد، آليات علاج أزمة السيولة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 10-معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس)، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الأعداد 21،20،19، للعام 2009 .

## تقديرات عرض النقد في فلسطين

11- نصر، محمد ، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني، القاهرة، 1999.

12- وزارة المالية الفلسطينية، التقارير المالية للأشهر تشرين أول، أيلول، أب، تموز، للعام 2010

### المراجع الأجنبية:

- 1- Bank of Israel, Monetary Policy and Prices Dept, Annual Report 2009.
- 2- Prof. Deussenberry , James, (foundation of a Palestinian currency) a Paper submitted to the First Palestine Banking Conference , Dec 1998.
- 3- Williamson, john, (Thoughts on the Design of a Palestinian Currency , a Paper Submitted to the First Palestine Banking Conference , Dec 1998.
- 4- Mayes,david, ( Introducing a new currency with a currency board ) , a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov 1999.
- 5- Hermans,quill , (monetary policy with and without national currency ) a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov 1999.
- 6- Valdivieso ,Rosa ,and piedra Enrique ,consideration regarding the introduction of a Palestinian currency , a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, 1999.

### الاختصارات الواردة في الدراسة:-

- صندوق النقد الدولي IMF .
- كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي Currency in Circulation (CC) .
- الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي Demand Deposit (DD) .
- عرض النقد بالمفهوم الضيق Money Supply (M1) .
- عرض النقد بالمفهوم الواسع Money supply (M2) .
- الفلسطيني كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي CC pal .
- كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الأردني CC jor .
- الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الفلسطيني DD pal .
- الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي الأردني DD jor .
- السلطة الوطنية الفلسطينية JOR pal الأردن .